فراس عزيز ديب

بين كثبان الصحراء الإفريقية وضياع النفوذ: لماذا مرت الهزيمة الفرنسية بصمت؟

بينما انشغلَ العالم بالانسحاب الروسي من «خيرسون» لبناء التحليلات العاطفية عن الهزيمة الروسية في هذا الإقليم، مروراً بفشلَ أي من الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة حتى الآن بحسمِ نتائجَ انتخابات التجديد النصفي، وصولاً إلى قمة المناخ التي استضافتها العاصمة المصرية القاهرة والتي أثبتت أن مَعظم الدول العربية هي خارج مناخات الشعور بالخطر الاقتصادي الذي يداهمها لتبحثَ عن انتصارات إعلامية وصور بروتوكولية، مر مرور الكرام خطابَ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والذي أعلن فيه انتهاء مهمة قوة «برخان» التي أُوكل إليها مهمة ملاحقة الإرهابيين في الساحل الإفريقي بادعاء إعادة رسم إستراتيجية جديدة للمهمة بالتشارك مع دول المنطقةَ والحلفاء، ربما لأنها إفريقية حيث القارة المنهوبة، لم يكترث أحد لهذا القرار، وربما لم يكترث أحد أساساً إن كان هناك إرهابيون أم لا لكن ما يجب الاكتراث إليه حقاً هل أن فرنسا أدت مهمتها وحققت الأهداف التي وضعتها الخارجية الفرنسية التي اعتبرت هذه الحرب حربها التي ستدعم النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة، أم إن القرار أشبه بإخفاء شمس الحقيقة بالغربال؟!

مطلع العام ٢٠١٣ لبى الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند ما وصفه يومها الإعلام الفرنسي بـ«نداء الاستغاثة» الذي وجهه الرئيس المالي ديونكوندا تراوري بعد الحرب الأهلية التي ضربت هذا البلد وأدت لسيطرة ما يسمى بحركتي «أنصار الدين» و«التوحيد والجهاد» على مناطق شاسعة من البلاد، يومها كان الحديث عن «مكافحة الإرهاب» أو حتى وقف تمدد التنظيمات الإسلامية يلقى تعاطفاً شعبياً ورسمياً لا جدال فيه، تحديداً أن تنظيم الدولة في العراق والشام كان ينشط في كل من ليبيا وسورية والعراق، وجرائمه تبث عبر قنوات إعلامية مباشرة، نجح هولاند بلعب هذه الورقة لكنه بذات الوقت خسر ورقة الحلفاء عندما تُرك وحيداً في الصحراء الإفريقية فألمانيا امتنعت وإيطاليا شاركت بخجل، أما الولايات المتحدة فهي أدرى بإدارة اللعبة عندما يكون الأمر مرتبطاً بالتنظيمات الإرهابية، بل ربما تكون قد طبقت ذات السيناريو الذي طبقتهُ في العراق مع سيطرة داعش على مقرات الجيش العراقي وحصولها على السلاح الأميركي ما يعني تبريراً إعلامياً لتسليح هذه التنظيمات، لكن هذا لا يعني بأن فرنسا لم تكن شريكة بتغذية أفعى الإرهاب ومن ثم ادعاء محاربتها، هذا الكلام ليس للاستهلاك الإعلامي لكنه يستند إلى العديد من التقاطعات:

أولاً: بما يتعلق بحركة أنصار الدين فإن مؤسسها الحقيقي إياد آغ غالي، كان موجوداً في ليبيا وتحديداً في العاصمة طرابلس وكان من بين الذين قاتلوا ضد الجيش الليبي حتى سقوط حكم الزعيم الراحل معمر القذافي، وكانت عودته من ليبيا إلى مالي برفقة عدد كبير من المقاتلين الراديكاليين بهدف استنساخ السيناريو الليبي في مالي من سيطرة للإسلاميين على مفاصل الدولة، هذا يعني بأنه كان على تواصل مع «الثوار» الليبيين الذين دعمتهم فرنسا، هذا يعني بأن من خرجَ هولاند ليقاتلهم في مالي هم ذاتهم الذين رقصوا مع الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي في العاصمة طرابلس على أنغامِ «جيش محمد سوف يعود»، فرحاً بمقتل العقيد القذافي.

ثانياً: حركة التوحيد والجهاد، وهي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة في المغرب العربي لكن اللافت أن هذه الحركة كانت على تواصل مباشر مع القيادي الإخواني حالياً والقاعدي سابقاً المقيم في قطر عبد الحكيم بلحاج الذي شارك بالجهاد في أفغانستان واعتقل في غوانتانامو وخرج بوساطة من المقبور يوسف القرضاوي ومشيخة قطر، ومع سقوط باب العزيزية أصبح بلحاج قائداً للمجلس العسكري في طرابلس برعاية فرنسية لكونها القوة الأكبر يومها في قوات الناتو المشاركة بالإطاحة بنظام القذافي، وهو كما شقيقه بالإرهاب المهدي حاراتي، تورط بنقل إرهابيين وعتاد إلى سورية بعد اندلاع الأحداث فيها وتحديداً إلى ريف إدلب، اللافت يومها أن فرنسا ذات نفسها هي من كانت الداعم الأول لإرهابيي الشمال السوري عندما سقطت خان العسل!

هذا جزء يسير مما يمكن إيراده هنا عن بدهية أن الغرب من دون استثناء يتعاطى مع التنظيمات الإرهابية والشخصيات التي تعتبر مرجعاً للفكر الراديكالي باتجاهين، اتجاه يصفهم بالمعارضة عندما يكون الهدف دولة خارج نفوذهم بهدف وضع اليد على قرارها السيادي، واتجاه يصفهم بالإرهابيين لذات الأسباب لكن لتسويغ التدخل العسكري، هذا يعني بأن فرنسا عملياً إما أنها كانت تقاتل الوهم أو أنها كانت تقاتل من رقصت معهم ودعمتهم ومولتهم، وفي الحالتين يبدو بأن الجانب الفرنسي يخرج من منطقة الساحل بطريقة لا يحبذها، لأن معالم الهزيمة هناك بدت واضحة مهما طغى خطاب الانتصارات الوهمية فكيف ذلك؟

أولاً: في العام ٢٠١٩ نشرت مجلة «جون أفريك» تقريراً بعنوان «فلتسقط فرنسا.. فلترحل عملية سرفال»، هذا التقرير حدد يومها ملامح الهزيمة التي تتعرض لها فرنسا تدريجياً في الساحل الإفريقي مع التذكير هنا أن «سرفال» هو أول اسم أطلق على العملية عندما تدخلت فرنسا في مالي، فالقضية لم تكن مجرد خسارة في الجنود أو العتاد حيث أن ما تعرضت له القوات الفرنسية من خسائر يبدو ضئيلاً قياساً بعدد سنوات الحرب هناك، القضية الأهم كانت خسارة في مكانة فرنسا لدى الدول الإفريقية تحديداً بعد تصاعد المظاهرات المعادية للوجود الفرنسي هناك والذي بات متهماً من الحالة الشعبية الغاضبة بأن الهدف منه رعاية الفوضى وليس إحلال الهدوء أو السلم، في سياق آخر وفي الوقت الذي يرى فيه البعض بأن فرنسا ورغم تعاطيها مع القارة كحديقة خلفية ترعاها فكرة الفرانكوفونية إلا أن النظرة لماضيها الاستعماري لم تتبدل، هذا الأمر دفع بالكثير من الدول نحو تغيير في البوصلة كالسماح بالتمدد الصيني والتركي وحالياً الروسي كما يحدث حالياً مع المجلس العسكري المالي الذي طالب القوات الفرنسية بالخروج واتهمها بصب الزيت على النار فيما اتهمته فرنسا بالتبعية لروسيا، هذه التراكمات في حسابات الربح والخسارة تبدو مؤلمة للفرنسيين أكثر منها للأفارقة وهذا ما حدث.

ثانياً: المهمة المستحيلة، هذا هو الحال الذي خلصَ إليه الكثير ممن عملوا في حقول النفط واليورانيوم في تلك المناطق الحدودية، بالنسبة لهم لا يوجد شيء اسمهُ محاربة الإرهاب هناك، لأنك ستضيعُ في صحراء يتقن أهلها الهروب بين كثبانها، بالنسبة لهم لا العدة ولا العدد كانت بهدف خوض الحرب بل كانت بهدف تأمين المرافق الحيوية لا أكثر على الطريقة الأميركية في حقول «الرميلان» و«حقل عمر» في الجزيرة السورية، بل هناك من يذهب أبعد من ذلك بالقول إن ماكرون أراد فعلياً التخلص من هذا الإرث منتصف ولايته السابقة لكن هناك من نصحه بالتريث حتى لا يعطي اليمين المتطرف انتصاراً مجانياً تحديداً أن المنافسة السابقة في الانتخابات الرئاسية مارين لوبين كانت قد أعلنت صراحةً في شباط الماضي تأييدها لخروج القوات الفرنسية من مالي بأي ثمن بل وطالبت بطرد السفير المالي من فرنسا بعد قيام المجلس العسكري في مالي بطرد السفير الفرنسي لتكتشف بعدها بأنه ما من مبعوث دبلوماسي لمالي في باريس منذ عامين!

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية إذ لم يعد خَافياً على أحد أن الدول الأوروبية باتت في وضع لا تحسد عليه اقتصادياً، ضبط النفقات العامة وصل حتى إلى التوفير بوضع الزينة الخاصة بشهر الميلاد في الشوارع العامة، ضغط النفقات بات يهدد المجتمعات الأوروبية من دون استثناء تحديداً أن فرنسا تُركت وحيدة في هذه العملية وهذا ما يعيدنا لجوهر الأمر.

عوامل كثيرة سرعت الخروج العسكري الفرنسي من الساحل الإفريقي بطريقة أشبهَ بالهزيمة تحديداً أن خطر التنظيمات الإرهابية هناك لمَ يتزحزح، بل تركت الفوضى لأهل المنطقة كي يلموا أشواكها، لكن الأكثر إيلاماً الذي قد ينتظر فرنسا هو الخروج الاقتصادي والاجتماعي من هناك مع التذكير بأن دولاً كثيرة باتت جاهزة لملء الفراغ في هذه القارة، هزيمة مرت بصمت لأن النيات من الأساس لم تكن صادقة، سنقف جميعاً مع أي جهد فعلي من أي دولة كان بهدف محاربة الإرهاب لكن في الأساس لا يمكن لكَ أن تحاربَ شيئاً كنت ولا تزال ترفض تعريفه، عندها ستتحول كما غيرك إلى مقامر بأرواح الأبرياء لا أكثر!

وفد من «التحالف الدولي» يجول على سجون «قسد» ووصل إلى مركزي الرقة

بذريعة محاربة الإرهاب.. خطة أميركية جديدة لتبرير بقاء احتلالها لمناطق سورية

بينما أعلنت مصادر عدة عن جولة يقوم بها وفد مما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بزعم محاربة الإرهاب على السجون التي يقبع فيها مسلحون من داعش وتديرها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في شمال شرق سورية، تحدثت تقارير عن «خطة» أميركية جديدة لـ«محاربة» التنظيم، رأى فيها مراقبون أنها تبرر لبقاء قوات الاحتلال الأميركي في سورية.

صحيفة «politico» الأميركية، نشرت تقريراً حول الخطة العسكرية الأميركية، أشارت فيه إلى أن قوات الاحتلال الأميركي نفذت جزءاً منها عبر إقامة «أبراج حراسة وتركيب مصابيح لمنع التهريب ليلاً من مراكز الاحتجاز».

وقالت: إن وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» تجري تقييمات جدوى لبناء المرافق الجديدة، ويمكن أن يستغرق الأمر سنوات، وذلك وفق ما نقلت عن الصحيفة وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لـ«قسد».

وتسعى «البنتاغون» للحصول على السلطة والتمويل من الكونغرس الأميركي «لتعزيز عملها» في سورية وفق تقرير الصحيفة التي نقلت عن مسؤول في «البنتاغون» قوله: إن تنظيم داعش يرى في مراكز اعتقال العناصر السابقين طريقة لإعادة تشكيل صفوفه.

وأضاف المسؤول في وزارة الدفاع: «إذا استمرت جهود استعادة الدول لمواطنيها، فسنبقى في سورية لمدة عقد أو أكثر»، مشيراً إلى أن أي تقدم تحرزه بلاده وشركاؤها، يمكن أن يعوقه غزو تركي آخر واسع النطاق لشمال شرق سورية.

ووفق التقرير، يكمن الحل طويل الأمد لمشكلات المسلحين السابقين في التنظيم المحتجزين في سجون تديرها «قسد»، بإعادة المحتجزين إلى بلدانهم الأصلية، ويعتبر تحسين مراكز الاحتجاز «الحل الأفضل للقضاء على التنظيم في الوقت الراهن، وتجنب تكرار أحداث «سجن الثانوية الصناعية» في حي غويران بمدينة الحسكة.

ومطلع العام الحالي، شهد سجن «الثانوية الصناعية» جنوب مدينة الحسكة والذي تحتجز فيه ميليشيات «قسد» المدعومة من الاحتلال الأميركي مسلحين من داعش، هجوماً من بقايا مسلحي الأخير تمكن فيه التنظيم من اقتحام أسوار السجن لتستمر المعارك حينها بين مسلحيه و«قسد» لأيام، في مسرحية افتعلتها قوات الاحتلال الأميركي لتهريب متزعمين من التنظيم.

الهجوم الذي حدث في ٢٠ كانون الثاني الماضي، وما تلاه من قصف للاحتلال الأميركي واشتباكات على مدى تسعة أيام بداخل السجن وفي محيطه أسفر عن فرار مئات السجناء من الدواعش ومئات القتلى ودمار أبنية ومنشآت ومنازل، وذلك بذريعة ملاحقة فارين منه، إضافة لنزوح أكثر من ٤ آلاف عائلة إلى مناطق سيطرة الدولة.

مراقبون رأوا في الخطة الأميركية والحديث عن البقاء في سورية لسنوات طوال، محاولات لتبرير بقاء قوات الاحتلال الأميركي على الأراضي السورية واستمرار نهبها ثروات وموارد السوريين من نفط وقمح وغيرها تحت ذريعة محاربة تنظيم داعش.

تزامن الكشف عن الخطة الأميركية مع بدء وفد من «التحالف الدولي» جولة على السجون التي تديرها «قسد» وتحتجز فيها مسلحين من داعش وزيارته أمس السجن المركزي في مدينة الرقة التي تخضع لسيطرة الميليشيات وسط استنفار لـ«قسد» مع إغلاق معظم الطرقات.

ونقل موقع قناة «الميادين نت» عن مصادر أن وفداً من «التحالف الدولي» زار السجن المركزي في محافظة الرقة السورية، الذي يضمّ معتقلين من تنظيم داعش، مضيفاً: «لا أسباب واضحة لزيارة الوفد الذي زار خلال اليومين الماضيين مدينتي منبج وعين العرب في ريف حلب» الشرقي.

بدورها نفت مصادر أخرى وفق ما نقل موقع «أثر برس» الإلكتروني أن تكون لزيارة الوفد أي أسباب أمنية وإنما جولة اطلاعية بقصد التحضير لتنفيذ عمليات صيانة لمقار إقامة السجناء، وإعادة تأهيل وسائل الحماية والمراقبة في السجون بما يسمح باعتقال طويل الأمد لمسلحي التنظيم، وهو ما يتقاطع مع الخطة الأميركية الجديدة حول مبررات بقاء قوات الاحتلال الأميركي.

وحسب المصادر، فإن الوفد وصل أمس إلى سجن الرقة المركزي، ومن المقرر أيضاً أن يدخل «سجن الأحداث»، في المدينة نفسها، قبل أن يعود إلى محافظة الحسكة التي بدأ منها جولته، ليدخل سجون «الحسكة المركزي»، و«الثانوية الصناعية»، و«القامشلي».

وكالات

انتشار ظاهرة العمالة بين الأطفال مع تدهور الأوضاع في مناطق سيطرة «قسد»

انتشار العمالة بشكل كبير بين الأطفال في المناطق التي تخضع لسيطرة ميليشيات «قسد» في شمال وشمال شرق سورية (أ ف ب – أرشيف)

كشف تقرير جديد عن انتشار العمالة بشكل كبير بين الأطفال في المناطق التي تخضع لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في شمال وشمال شرق سورية ولاسيما مع امتناع الأهالي عن إرسال أطفالهم إلى المدارس بسبب رفضهم مناهج ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد».

وأوضح التقرير الذي نشرته مصادر إعلامية معارضة أمس أن امتناع الأهالي عن إرسال أطفالهم إلى المدارس بسبب رفضهم مناهج «الإدارة الذاتية» بمناطق سيطرة «قسد» أدى إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال بشكل كبير، وتعرض البعض منهم للتعنيف أثناء عملهم، في مؤشر خطير يهدد الطفولة ومستقبل هؤلاء الأطفال.

التقرير، أشار كذلك إلى أنه مع تردي الأوضاع المعيشية في المناطق المذكورة فإن أغلبية الأطفال توجهوا للعمل في سن صغير، يجب أن يحمى فيه الطفل وتراعى كل حقوقه، ويتواجد على مقاعد الدراسة، وذلك بهدف الحصول على المال ليساعد فيها عائلته على أعباء المعيشة الصعبة، فيما يعمل بعضهم لاكتساب خبرة في مهنة معينة على أمل أن تفيدهم في المستقبل.

ويعمل الأطفال، حسب التقرير، في مهن صعبة وقاسية لا تتناسب مع طبيعة أجسادهم وبنيتها الطفولية، حيث يضطر معظم الأطفال للعمل في مهن مثل الحدادة والنجارة وتصليح السيارات، والعتالة، حيث تحتاج هذه المهن إلى بنية جسدية قوية لا يتحملها الأطفال، لكنهم يضطرون إلى العمل في هذا المجال نظراً للظروف المعيشية وابتعادهم عن المقاعد الدراسية.

وقال الطفل (ر. ج) من مدينة القامشلي شمال الحسكة، وفق التقرير: عمري ١١ عاماً ونظراً لعدم تقبل أهلي الذهاب للمدرسة فقد بقيت لعام كامل جالساً في المنزل، واقترحت والدتي أن أبحث عن عمل لمساعدتها في تأمين المصروف، ولأحصل على صنعة تنفعني في المستقبل، فتوجهت للعمل في محل ميكانيك تصليح محركات الشاحنات التي تعمل على الديزل.

وأضاف: يصعب علي أغلب الأحيان حمل أجزاء المحرك، مشيراً إلى تعرضه للعنف من قبل صاحب المحل الذي يعمل فيه، إذ يصل الأمر إلى الغضب أحياناً وإلى حد ضربه عند وقوعه في الخطأ أو عندما يصعب عليه القيام بعمل موكل إليه.

(أ. ح) البالغ من العمر ١٣ عاماً، أوضح أنه يعمل في محل حدادة ويتوجه إلى عمله في كل صباح، لافتاً إلى أنه تعلم المهنة بعد عام من إجراء لحام لبعض الأبواب المكسورة، ويرسله صاحب العمل أحياناً إلى منازل الزبائن لإجراء الصيانة لباب أو خزان ماء، ويحصل على مبلغ من المال من صاحب المنزل، كما يتقاضى من عمله مبلغاً كأجر يومي.

وعن تعرضه للضرب والإهانة قال: لا يخلو الأمر من ذلك، في البداية كان العمل صعباً علي، وكان صاحب المحل يشتمني ويضربني ويحرمني من أجرتي لكني تعودت على ذلك لأنني لا أستطيع أن أفعل شيئاً، مثل الشكوى أو إخبار أهلي بذلك لأنه سيحرمني من العمل، مضيفاً: إنه عمل شاق بالنسبة لي، لكنني أتعلم مهنة وأحصل على بعض المال كمصروف بالوقت ذاته، ولا أفكر بالعودة إلى المدرسة.

وفي الثاني من الشهر الجاري، أكد نيافةُ المطران مار موريس عمسيح مطران أبرشية الجزيرة والفرات للسريان الأرثوذكس في تصريح لـ«الوطن»، أنه رفض طلباً لـ«الإدارة الذاتية» باستبدال المناهج الحكومية التي يتم تدريسها في مدارس الطائفة السريانية في الجزيرة بمنهاج تلك «الإدارة»، وأنه أصر على مواصلة التدريس بمنهاج الحكومة.

ولفت المطران موريس إلى أنهم طلبوا منه أيضاً طرد أبناء الكرد والعرب والإسلام وألا يزيد من مدارسه، والإبقاء عليها للمكون المسيحي فقط، لافتاً إلى أنه في زمن الاحتلال العثماني والفرنسي لم يطلب أحد من الكنيسة أمراً كهذا، معتبراً أن هذا تمييز عنصري بكل بالمقاييس وأن تصرف «الإدارة الذاتية» «يهدف إلى إثارة الفتنة في المنطقة» وقال: «إذا أرادوا إغلاق المدارس فليغلقوها»، مؤكداً إصراره على متابعة التدريس في مدارس الطائفة السريانية بمناهج الحكومة السورية.

وفي الـ١٨ من الشهر الماضي، أصدرت ما تسمى «هيئة التربية والتعليم» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» قراراً يحظر تدريس المناهج الوطنية في جميع المدارس والمعاهد التعليمية الخاصة في مناطق سيطرتها شمال وشمال شرق سورية، وهددت «المخالفين بفرض غرامة مالية والسجن».

وشهد أيلول الماضي فعاليات احتجاجية عدة في مناطق بريف دير الزور الشرقي التي تسيطر عليها «قسد»، رفضاً للمنهاج الذي كانت «الإدارة الذاتية» وضعته قبل أن تتراجع عن قرار إقراره تحت الضغط الشعبي والاحتجاجات الرافضة للمنهاج المخالف للمناهج الوطنية المعتمدة من وزارة التربية السورية والذي أكد الأهالي في مناطق انتشار الميليشيات أنه مخالف للدين والعادات والتقاليد الاجتماعية لأبناء المنطقة.

وكالات

دعت إلى تقديم الدعم العاجل للعائلات التي أجبرت على الفرار مع اقترابها منه

الأمم المتحدة تجدد تحذّيرها من شتاء «أكثر صعوبة» على النازحين السوريين

جددت الأمم المتحدة، تحذيرها من أن فصل الشتاء المقبل سوف يكون أكثر صعوبة مما كان عليه في السنوات الأخيرة بالنسبة للعديد من النازحين قسراً حول العالم، وخاصة السوريين، مؤكدة أنها أطلقت حملة شتوية عالمية لجمع التبرعات في محاولة للحفاظ على استمرارية عملياتها.

المتحدثة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أولغا سارادو وفي تصريحات من جنيف نشرها الموقع الإعلامي للأمم المتحدة، ناشدت المجتمع الدولي لتقديم الدعم العاجل للعائلات التي أجبرت على الفرار مع اقترابها من الشتاء القاتم.

وحذرت سارادو من مواجهة ملايين الأشخاص النازحين شتاء محفوفاً بالمخاطر بسبب «الصراع أو الاضطهاد» من أوكرانيا وأفغانستان وعبر الشرق الأوسط، حيث تضيف درجات الحرارة المتجمدة إلى البؤس الذي يعانونه بالفعل بسبب ارتفاع الأسعار، والتأثير المستمر لجائحة كوفيد ١٩ وظروف الطقس المتطرفة المرتبطة بأزمة المناخ.

وقالت سارادو: إن «الملايين من الأشخاص الأشد ضعفاً في العالم سيكونون محرومين من الأساسيات».

لاجئون سوريون في لبنان (عن الانترنت – أرشيف)

وأضافت: إنه «بالنسبة للعديد من النازحين قسراً في العالم، سيكون الشتاء القادم أكثر صعوبة مما كان عليه في السنوات الأخيرة، مع وجود العديد من العائلات النازحة التي يتعين عليها الاختيار بين الطعام والدفء وهي تجد صعوبة في تدفئة الأماكن التي تؤويهم والتزود بالملابس الدافئة وطهي الوجبات الساخنة».

وفي عموم الشرق الأوسط، سيتعيّن على العديد من النازحين السوريين والعراقيين وفق سارادو، مواجهة البرد القارس والعواصف الثلجية مرة أخرى، مشيرة إلى أنه بالنسبة للكثيرين، سيكون هذا الشتاء الثاني عشر على التوالي في النزوح، في إشارة إلى السنة الثانية عشرة من عمر الأزمة في سورية.

ووفقاً للمتحدثة، فإن المفوضية تقدّر أن ٣,٤ ملايين لاجئ سوري وعراقي ونازح داخلياً في سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر سيحتاجون إلى مساعدة حيوية للاستعداد والتأقلم مع الشتاء القادم.

عن اللاجئين السوريين في لبنان، أشارت سارادو إلى أن الأزمة الاقتصادية الشديدة تدفع الجميع إلى حافة الهاوية، حيث «يعيش تسعة من بين كل ١٠ لاجئين سوريين بالفعل في فقر مدقع، أجبِروا على تقليص طعامهم ورعايتهم الطبية»، مؤكدة أنه في الوقت الذي يحاولون فيه تغطية احتياجاتهم الأساسية، يغرق الكثير منهم في الديون.

وأوضحت سارادو أنه على الرغم من تدهور الاحتياجات الإنسانية، لا تزال آفاق التمويل لبرامج المساعدات المنقذة للحياة قاتمة، مشيرة إلى أن أوجه النقص أجبرت المفوضية بالفعل على تقليص البرامج الأساسية في العديد من البلدان.

ومع ذلك، كشفت المتحدثة عن أن المفوضية أطلقت حملة شتوية عالمية لجمع التبرعات في محاولة للحفاظ على استمرارية عملياتها.

ويأتي تحذير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذا، في ظل استمرار العقوبات القسرية الأحادية الجانب التي يفرضها الغرب والولايات المتحدة على الشعب السوري لاستهدافه في لقمة عيشه، فضلاً عن استمرار القوات الأميركية احتلالها للأراضي السورية وخاصة الغنية بالنفط والقمح اللذين تواصل سرقتهما، وبالتالي حرمان المواطن السوري والبلاد من إعادة دوران عجلة المعمل والمصانع التي توقفت عن الإنتاج بسبب إجرام التنظيمات الإرهابية المدعومة من تلك الدول.

وسبق أن حذر المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في ١١ الشهر الماضي، من أن تشهد سورية واحداً من أقسى فصول الشتاء هذا العام، بسبب نقص الوقود والطاقة، كاشفاً عن «حاجتها الماسة» إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار لسد فجوة التمويل، وتلبية الاحتياجات المتعلقة بهذا الفصل بين تشرين الأول وآذار القادم.

وكالات

المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان غير قانونية وعقبة أمام السلام

الأمم المتحدة: ضم الجولان ملغى وباطل وعلى إسرائيل إنهاء احتلالها فوراً

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان السوري، وقراراً آخر يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان، غير قانونية، وتشكل عقبة أمام السلام.

القراران جاءا في تصويتين أجرتهما لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ضمن الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، يتعلقان بالجولان السوري المحتل والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتم اعتماد كلا القرارين.

وذكرت مواقع إلكترونية أنه صوّت لمصلحة القرار المتعلق بالجولان السوري المحتل ١٤٨ دولة، وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت، فيما اعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل وليبيريا.

أما القرار المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فصوتت عليه ١٥٠ دولة، مع معارضة إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، هنغاريا، ناورو، ميكرونيزيا، جزر مارشال، ليبيريا وامتناع ١٤ عن التصويت.

بموجب القرار، تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة عدم قانونية القرار الذي اتخذته إسرائيل في ١٤ كانون الأول ١٩٨١، «بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، مما نتج عنه الضم الفعلي لتلك الأرض».

ويطالب القرار إسرائيل، كسلطة احتلال قائمة، بالامتثال للقرارات المتعلقة بالجولان السوري المحتل، وإنهاء احتلالها على الفور، مؤكداً أن ضم الجولان ملغى وباطل وليس له أثر قانوني دولي.

وفيما يتعلق بقرار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، قال القرار إن: «قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها يشكّل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة».

قوات للاحتلال الإسرائيلي داخل الجولان العربي السوري المحتل (عن الانترنت)

وأشار القرار الأممي إلى أن الجمعية العامة تضع في اعتبارها التأثير البالغ الضرر للسياسات والقرارات والأنشطة الإسرائيلية في الجهود المبذولة حالياً، على الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل استئناف عملية السلام والمضي بها قدماً، في فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط وفقاً لحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفي إمكانية تطبيق ذلك الحل ومصداقيته.

وشدد القرار على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، «غير قانونية، وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية».

كما نص القرار على طلب رأي استشاري «بشكل عاجل» من محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال بشأن «احتلال إسرائيل طويل الأمد واستيطانها وضمها للأراضي الفلسطينية، الذي ينتهك حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم».

وأعلن الاحتلال الإسرائيلي رسمياً ضم هضبة الجولان في ١٤ من كانون الأول من عام ١٩٨١، بعد احتلالها بحرب الأيام الستة في حزيران من عام ١٩٦٧.

ورفضت الأمم المتحدة ومعظم الدول الاعتراف بالخطوة الإسرائيلية، بما فيها الإدارة الأميركية حينها، التي أعربت عن «قلقها العميق ومعارضتها لهذه الخطوة».

كما علقت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، فيما بعد، اتفاقية تعاون عسكري مع إسرائيل، إلا أن الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، أعلن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان في آذار من عام ٢٠١٩.

كما اعتمدت اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة، قراراً بتمديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى «أونروا»، حتى عام ٢٠٢٦، تمهيداً لإحالة القرار للجمعية العامة للتصويت عليه.

وذكرت قناة «المملكة» الأردنية أنه صوتت ١٦٤ دولة لمصلحة قرار يحمل عنوان «عمليات وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى»، وعارضته ست دول هي كندا، إسرائيل، ليبريا، ميكرونيزيا، جزر مارشال، الولايات المتحدة، وامتنعت خمس عن التصويت هي غواتيمالا، الكاميرون، بوروندي، رواندا، أوروغواي.

في هذا القرار، تقرر الجمعية العامة النظر في زيادة مخصصات أونروا في الميزانية العادية للأمم المتحدة تدريجياً، ويشدد القرار على أن الوكالة لا تزال تؤدي، في وقت يشتد فيه النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، دوراً حيوياً في تخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال الاضطلاع ببرامج، منها برامج التعليم الأساسي والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية وتوفير المساعدة الغوثية لفائدة أكثر من ٥,٧ ملايين شخص من اللاجئين المسجلين الذين تتسم أوضاعهم بعدم الاستقرار الشديد.

ويناشد القرار بقوة جميع الحكومات والمنظمات والأفراد التبرع بسخاء للوكالة وللمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى.

وصوتت ١٦٥ دولة لمصلحة قرار عنوانه «تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين»، وعارضته دولة واحدة هي إسرائيل مع امتناع ١٠ دول عن التصويت هي الولايات المتحدة، بالاو، جزر مارشال، أوروغواي، غواتيمالا، كندا، الكاميرون، ميكرونيزيا، بوروندي، ناورو.

وبموجب القرار، تقرر الجمعية العامة تمديد ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران ٢٠٢٦، وورد في القرار أن الجمعية العامة تدرك أن احتياجات اللاجئين الفلسطينيين تتزايد في جميع ميادين العمليات.

وصوتت ١٦٠ دولة لمصلحة قرار معنون بـ«ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها» مع معارضة سبع دول هي: كندا، إسرائيل، ليبريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، الولايات المتحدة، ناورو، وامتناع سبع أخرى عن التصويت هي الكاميرون، البرازيل، بوروندي، غواتيمالا، رواندا، توغو، جنوب السودان.

وكالات

قولاً واحداً

رزوق الغاوي

صفقةُ الحماية مقابل الاحتلال.. خسارةٌ ثنائية

محاولة أميركية جديدة ومشبوهة، تندرج ضمن إطار صفقة مقايضة مكشوفة ومزدوجة الأهداف بين الاحتلال الأميركي من جهة، وميليشيات «قسد» والقوى الأمنية الكردية في شمال الشرق السوري من جهة ثانية، لخدمةَ الجانبين الأميركي والكردي في آن معاً، فالأميركي يسعى من جهته ويعمل من أجل إطالة احتلاله لأراض سورية بزعم حمايته لـ«قسد» وقواها الأمنية «الأسايش» من الجيش التركي، ومن تنظيم داعش الإرهابي والتنظيمات الإرهابية الأخرى ذات البنية التركية، على حين يوظف الجانب الكردي صفقة المقايضة تلك، في استمرار تلقيه الحماية الأميركية التي من دونها تنهار قواه وتسقط رهاناته القديمة والحديثة وتحبط آماله مرة جديدة على غرار ماحل به على يد الأميركيين سابقاً وسيحصل حاضراً، حسب ما تشير إليه الوقائع، وربما في المستقبل أيضاً، في حال استمر الكرد في المراهنة الخاسرة على الوعود الأميركية.

في السياق ومن أجل إطالة الاحتلال الأميركي لبعض الأراضي السورية، تواصل واشنطن العمل على تأجيج الصراعات المسلحة ووضع حد للوضع الراهن المستمر الذي ربما يمكن من خلاله التوصل لتسوية سياسية للمسألة، آملة امتلاك أوراق تفاوضية وقوة إضافية في إطار تلك التسوية تدعم نفوذها في شمال الشرق السوري عبر أدواتها في تلك المنطقة والمتمثلة بتنظيم داعش الإرهابي وقوات سورية الديمقراطية «قسد» وقواها الأمنية، ما يعني في النتيجة، أن الولايات المتحدة الأميركية عازمة على تعزيز وجودها العسكري اللاشرعي في سورية حتى إشعار آخر، والمضي في سرقة ثروات سورية من النفط والغاز والحبوب في تلك المنطقة.

وعلى حين صدرت عن دوائر رسمية أميركية في أوقات سابقة، تصريحات تشير إلى أن القوات الأميركية ستنسحب من سورية، يؤكد واقع الحال أن لا نية لدى الإدارة الأميركية بسحب تلك القوات في المدى المنظور، وأن لا أحد من العسكريين الأميركيين يعرف متى وكيف سيتم هذا الانسحاب، وهل سيتم نتيجة ظروف ميدانية قسرية معينة، أو رهناً بشروط أميركية قاسية ستكون مرفوضة بالمطلق، ولعل الأمر الأول هو الاحتمال الأكثر واقعية وفاعلية، والمتمثل بمقاومة شعبية للاحتلال الأميركي وموجعة للجنود الأميركيين أدوات هذا الاحتلال.

لو توقفنا عند الواقع الراهن في المناطق السورية المحتلة من قبل القوات الأميركية و«قسد» و«داعش» في شمال الشرق السوري، والقوات التركية والتنظيمات الإرهابية التابعة لأنقرة، وتنظيم «هيئة تحرير الشام» في شمال الغرب السوري، لوصلنا إلى قناعة تامة بوجود تنسيق كامل بين واشنطن وأنقرة، الهدف منه إطالة أمد الاحتلالين الأميركي والتركي لشرق الشمال السوري وغربه، وافتعال صراعات دامية بين التنظيمات الإرهابية المتناحرة في تلك المناطق، تشكل الأرضية لذريعة يتخذها الجانبان الأطلسيان الأميركي والتركي لمواصلة احتلالهما لبعض الأرض السورية لأطول مدة ممكنة خدمة لأهدافهما العدوانية المشتركة المعهودة.

خلاصة القول: في صفقة الحماية مقابل إطالة الاحتلال، خسارة بامتياز للاثنين معاً.

تظاهرة لأهالي جبل الشيخ عقيل في الباب للمطالبة بتعويضات عن منازلهم المدمرة

تظاهر العشرات من أهالي جبل الشيخ عقيل في مدينة الباب المحتلة بريف حلب الشرقي، لمطالبة قوات الاحتلال التركي، بتعويضهم عن منازلهم التي دمرتها عقب سيطرتها على المنطقة واصفة إياها بـ«الحرامية».

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس، أن العشرات من أهالي جبل الشيخ عقيل خرجوا بتظاهرة الجمعة، طالبوا خلالها قوات الاحتلال التركي وما تسمى «المجالس المدنية» التابعة للميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال بتعويضهم، عن منازلهم التي دمرتها تلك القوات عقب سيطرتها على المنطقة، وأنشأت قاعدة عسكرية فوق منازلهم التي جرفتها في جبل الشيخ عقيل في مدينة الباب.

وردد المتظاهرون شعارات «على أساس أجو يحمونا شوفوا شو ساووا فينا» و«كلها شلة حرامية».

وسبق أن تظاهر أهالي «جبل الشيخ عقيل» مراراً العام الماضي لمطالبة قوات الاحتلال التركي و«المجالس المدنية» بتقديم تعويضات عن منازلهم التي هدمتها تلك القوات، رددوا خلالها شعارات «هي مسكن أهلينا أجى التركي وهدمها – أرض الجبل هي لينا – نهبوها وسرقوها بالحجة العسكرية».

وفي شباط ٢٠١٧ بدأت قوات الاحتلال التركي، بالعمل على إنشاء قاعدة عسكرية مؤقتة لها فوق تلة الشيخ عقيل، المطلة على مدينة الباب، والتي تعد من أهم المواقع الإستراتيجية في المنطقة.

وقامت الجرافات التابعة للاحتلال التركي حينها بجرف المباني قرب التلة تمهيداً لبناء مركز دعم لوجستي لقواته المساندة لميليشيات «الجيش الحر» الموالي لها.

وكالات

تواصل العملية الأمنية في محيط «درعا البلد»

الرفاعي لـ«الوطن»: لن تتوقف حتى تطهير المنطقة بشكل كامل من الإرهابيين

موفق محمد

بينما واصلت الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة أمس العملية الأمنية للقضاء على فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي في حي طريق السد بمحيط منطقة درعا البلد، وحققت مزيداً من التقدم باتجاه مواقع الإرهابيين، شدد أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسين الرفاعي، على أن العملية لن تتوقف حتى تطهير المنطقة بشكل كامل من الإرهابيين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح أمين فرع درعا لحزب البعث، أن «العملية (في حي السد بمحيط منطقة درعا البلد) مستمرة حتى تطهير المنطقة من الإرهابيين».

وشدد الرفاعي، على أن «العملية لن تتوقف حتى تطهير المنطقة بشكل كامل من الإرهابيين»، مؤكداً أن الجهات المختصة والمجموعات المحلية الرديفة تحقق تقدماً في هذه العملية وسيطرت على العديد من المواقع المهمة التي كان الإرهابيون يتحصنون بها وثبتت نقاطاً فيها.

وأشار إلى أن أغلبية الإرهابيين المتحصنين في المنطقة ليسوا من «درعا البلد»، فبعضهم من خارج المحافظة وبعضهم من خارج سورية.

ويوم الجمعة الماضي، أعلن نائب رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية، اللواء أوليغ إيغوروف، أنه تم خلال العملية الأمنية في محيط درعا البلد قتل ٢٤ مسلحاً واعتقال ٢٤ آخرين، والعثور على ست عبوات ناسفة وتفكيكها، وتفتيش أكثر من ٣٠٠ مبنى، موضحاً أن ٢١ مسلحاً قاموا بتسوية أوضاعهم، في حين تم تسليم ٦٢ قطعة سلاح منها ٥٠ بندقية هجومية و١٢ قاذفة قنابل يدوية.

وبهدف تطهيرها من خلايا التنظيم المتحصنين فيها، بدأت الجهات المختصة بالتعاون مع مجموعات محلية رديفة وبمساندة الجيش العربي السوري في ٣١ الشهر الماضي عملية أمنية في محيط منطقة «درعا البلد» بمدينة درعا. وقد تم تطويق درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد بسبب وجود دواعش في تلك المناطق، بهدف استئصالهم من تلك المناطق، حيث تتواصل الاشتباكات العنيفة بين الجانبين.

ويوم أمس ذكر مصدر في قيادة شرطة محافظة درعا حسب وكالة «سانا»، أن مسلحين مجهولين أطلقوا النار بشكل مباشر على رئيس مجلس بلدية علما بريف درعا الشرقي نبيل قاسم الحريري أمام مخبز البلدة، وتم إسعافه إلى الهيئة العامة لمستشفى درعا لكنه فارق الحياة قبل وصوله.

وأكد مدير عام الهيئة العامة لمستشفى درعا يحيى كيوان، أن رئيس مجلس البلدية الحريري وصل مفارقاً الحياة، جراء إصابته بطلق ناري بالرأس.

ولفت الرفاعي إلى أن خلايا التنظيمات الإرهابية لا تريد للانتخابات المحلية التي جرت في أيلول الماضي أن تحصل ولكن هذه الانتخابات جرت، ولا يريدون أي تمثيل للدولة وبالتالي يقومون بارتكاب هذه الجرائم الإرهابية، لافتاً إلى أنه استشهد العديد من رؤساء البلديات من جراء هذه الأعمال الإرهابية.

الأخير واصل سرقة نفط وقمح السوريين

الجيش يمنع رتلاً للاحتلال الأميركي من العبور بريف القامشلي

حاجز للجيش السوري في قرية تل الذهب بريف القامشلي الجنوبي طرد رتلاً للمحتل الأميركي يضم خمس مدرعات عسكرية حاول المرور من المنطقة (عن الانترنت)

حماة- محمد أحمد خبازي

دمشق- الوطن- وكالات

بينما منع الجيش العربي السوري من جديد أمس رتلاً لقوات الاحتلال الأميركي من المرور في قرية بريف الحسكة، ورد بكثافة نارية على خروقات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي لوقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد قام الاحتلال الأميركي بسرقة ٩٤ صهريجاً وشاحنة محملة بالنفط والقمح السوري.

وفي التفاصيل، فقد ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة، دكت صباح أمس بالمدفعية الثقيلة مواقع لتنظيم «النصرة» وحلفائه، في العنكاوي والقاهرة وخربة الناقوس بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين دكت الوحدات العاملة في ريف إدلب برمايات مدفعية مكثفة، نقاط تمركز الإرهابيين في فليفل وسفوهن والفطيرة وبينين والرويحة بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأكد المصدر، أن الرمايات المدفعية حققت إصابات مباشرة في أهدافها، وهو ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين، موضحاً أن ضربات الجيش المكثفة على مراكز الإرهابيين، جاءت رداً على خرقهم اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد»، حيث عمدت ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة» الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» الإرهابي أمس للتصعيد مجدداً في المنطقة، بالاعتداء بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية في ريف إدلب الجنوبي والشرقي.

وفي البادية الشرقية، واصلت الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، تمشيط قطاعات الطريق الدولية تدمر- دير الزور من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

وذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش تكثف عملياتها البرية بتمشيط القطاعات المحاذية لطريق تدمر- دير الزور الدولية، حيث لوحظ في الفترة الأخيرة وجود لخلايا الدواعش فيها، وتنفيذها عمليات كر وفر على قوافل تجارية عابرة.

وأوضح المصدر، أن الوحدات المشتركة كبدت التنظيم الإرهابي خلال الأسبوع الماضي، خسارة كبيرة بالأفراد والعتاد، وقد يحاول تعويض خسارته بشن هجمات مباغتة في تلك القطاعات، وهو ما استعد له الجيش الاستعداد الجيد، وأعد له الخطط اللازمة.

من جهته ذكر الإعلام الرسمي السوري، أن حاجزاً للجيش العربي السوري في قرية تل الذهب بريف القامشلي الجنوبي طرد رتلاً للمحتل الأميركي يضم خمس مدرعات عسكرية حاول المرور من المنطقة.

وفي الـ٨ من الشهر الجاري، اعترض حاجز للجيش، طريق دورية عسكرية للاحتلال الأميركي، مؤلفة من ٥ مدرعات وبتغطية مروحيتين، ومنعها من المرور في قرية المنسف التابعة لبلدة تل تمر شمال غرب الحسكة.

كما اعترض حاجز للجيش في الرابع من الشهر الجاري، الطريق أمام دورية للاحتلال مؤلفة من ٥ مدرعات، في قرية أم الخير التابعة لبلدة تل تمر شمال غرب الحسكة، حيث سلكت الدورية طريقاً آخر وتابعت مسيرها.

إلى ذلك سرقت قوات الاحتلال الأميركي ٩٤ صهريجاً وشاحنة محملة بالنفط والقمح السوري، وأخرجتها من داخل أراضي ريف الحسكة إلى شمال العراق من خلال المعابر غير الشرعية.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية قولها: إن قوات الاحتلال الأميركي أخرجت ٣٠ صهريجاً محملاً بالنفط السوري المسروق عبر معبر الوليد غير الشرعي، و٤٤ صهريجاً سرقتها من حقول السويدية عبر معبر المحمودية غير الشرعي مع العراق، واتجهت جميعها باتجاه قواعد الاحتلال في الأراضي العراقية.

كما أفادت مصادر محلية من منطقة المالكية، بأن قوات الاحتلال الأميركي أخرجت أيضاً ٢٠ شاحنة محملة بالقمح، قامت بسرقتها في وقت سابق ونقلتها باتجاه شمال العراق عبر معبر سيمالكا غير الشرعي.

والأحد الماضي، أخرجت قوات الاحتلال الأميركي قافلة مؤلفة من ٤٣ صهريجاً محملاً بالنفط المسروق من آبار النفط التي تحتلها في الجزيرة السورية، وتوجهت بها عبر معبر المحمودية غير الشرعي إلى شمال العراق.

انسحابات عسكرية خلبية لـ«الوطني» من بعض البلدات والمدن للالتفاف على أوامر الاستخبارات التركية

اشتباكات في صفوف مرتزقة أردوغان شمالاً قبيل تشكيل «قيادة عسكرية موحدة»

حلب- خالد زنكلو

تفاعلت قضية انشقاق معظم الميليشيات المشكلة لـ«حركة أحرار الشام الإسلامية» عن التشكيل الذي فرضه نظام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نهاية ٢٠١٨ وعزل متزعمها السابق عامر الشيخ وتسمية المتزعم يوسف الحموي بدلاً منه، وقادت إلى مزيد من التشرذم والاصطفافات في صفوف ما يسمى «الجيش الوطني»، وذلك قبل أسابيع من المهلة التي منحها أردوغان لمرتزقته لتأليف «قيادة عسكرية موحدة» في المناطق التي يحتلها شمال سورية.

وفرضت أحداث عفرين، التي غزاها منتصف الشهر الماضي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي المدرج على قائمة الإرهاب الدولية، نفسه في منحى الانقسامات والتوترات الحاصلة في صفوف مرتزقة الشمال، والتي تطورت إلى اشتباكات قد يعيد تعديل المشهد العسكري في الشمال السوري بخلاف رغبة الاستخبارات التركية التي اجتمعت مع متزعمي مرتزقتها في ٢ الشهر الجاري بغازي عنتاب لفرض واقع عسكري واقتصادي جديد في المناطق المحتلة.

وبينت مصادر معارضة مقربة من «الجيش الوطني»، التي شكلها نظام أردوغان في مناطق العمليات التي يحتلها ويسميها «غصن الزيتون» بعفرين شمال حلب و«درع الفرات» بريف المحافظة الشمالي الشرقي، أن اشتباكات دارت خلال الأيام الثلاثة الماضية في أرياف عفرين بين كتل «أحرار الشام» المؤيدة لـ«النصرة» وتلك المعارضة له والتي انشقت عن الميليشيا الأسبوع الفائت.

وأكدت المصادر لـ«الوطن»، أن جرحى وقتلى سقطوا في الاشتباكات، التي بدأت الخميس الفائت في محيط بلدة ترندة غرب مدينة عفرين وداخل المعسكر الواقع قرب البلدة وامتدت أمس إلى ناحيتي جلبل وجنديرس وإلى الطريق العام الذي يربط عفرين بإعزاز، والذي ما يزال مقطوعاً منذ أول من أمس أمام حركة المرور.

وتوقعت المصادر زيادة حدة الاشتباكات داخل صفوف «أحرار الشام» وانتقالها إلى ميليشيات أخرى داخل ما يسمى «الفيلق الثالث»، وخصوصاً داخل ميليشيا «الجبهة الشامية» أكبر قوة في «الفيلق» والمؤيدة للفريق المنشق داخل «أحرار الشام»، عدا ميليشيا «جيش الإسلام» المنبوذة من نظام أردوغان لعلاقتها الوطيدة بالسعودية.

المصادر أشارت إلى بوادر حرب جديدة ستندلع خلال الأيام القادمة داخل مدينة عفرين بين فريقي «أحرار الشام» المتصارعين، بعدما حلت الميليشيا محل «النصرة» في حواجز المدينة إثر انسحاب الأخير الفرع السوري لتنظيم القاعدة عسكرياً منها وإبقائه على قبضته الأمنية الممثلة بـ«جهاز الأمن العام»، الذي تخفى بزي وشارات الحركة.

ولفتت إلى أن مظاهر إخلاء بعض ميليشيات «الجيش الوطني» لمقارها وموقعها العسكرية من داخل بعض قرى وبلدات الشمال السوري أخيراً، ما هو إلا محاولة من متزعمي الميليشيات لذر الرماد في عيون الاستخبارات التركية ونزولاً عند رغبتها في تنفيذ مخرجات اجتماع غازي عنتاب.

ونوهت المصادر بأن الانسحابات خلبية وجرت فقط أمام وسائل الإعلام الموالية لمتزعمي مرتزقة أردوغان، بدليل أن تلك الميليشيات لا تزال تسيطر عسكرياً على حواجز مناطق الشمال السوري ومعابره التي لن تتخلى عنها مع ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، لأنها سبب بقائها اقتصادياً إلى جانب عمليات التهريب والخطف والابتزاز والاتجار بالمخدرات.

ورأت أن النزاع بين ميليشيات أنقرة سيتفاقم ولن تتمكن من تشكيل «جيش موحد» شمالاً خلال المهلة المحددة حتى نهاية العام الجاري، وذلك بعد محاباة الاستخبارات التركية لمتزعمي الميليشيات المقربة منها، حيث عمدت أمس إلى تعيين متزعم ميليشيا «السلطان مراد» الإرهابي فهيم عيسى متزعماً لـ«الفيلق الثالث» خلفاً لأحمد العثمان، ما يعني أن متزعمي «الفيالق الثلاثة» المشكلة لـ«الجيش الوطني» ستعينهم الاستخبارات التركية من أزلامها على رغم تورطهم في قضايا فساد وحنق وكره بقية متزعمي الميليشيات لهم.